الفصل الثاني

تجارب بعض الدول في تطبيق المحاسبية التعليمية كأحد آليات الإصلاح المؤسسي

مقدمة:

شهدت نهاية القرن العشرين تركيزاً متزايداً على "المستويات التعليمية من أجل الوصول إلى تعليم أفضل، وتؤكد الأدبيات التربوية على ضرورة اهتمام المؤسسات التعليمية بتقويم أداء التلاميذ ومحاسبة المدارس، وتوضح الأهداف القومية للتعليم من أجل تقويم أداء المدارس، كما تؤكد الحاجة إلى معايير ومستويات محددة لمحاسبة القائمين على العملية التعليمية والمسئولين عنها[1].

وقد بدأ الأخذ بنظام المحاسبية التعليمية Educational Accountability في معظم دول العالم مع بدء حركة الإصلاح التعليمي، والتوجه نحو لامركزية التعليمي، عن طريق تفويض الجزء الأكبر من السلطة والمسئولية عن التعليم للمجتمعات المحلية، ومنح المدارس نوعا من الاستقلال، والحكم الذاتي بحيث أصبحت وحدة تنظيمية قائمة بذاتها تحت مسمى الإدارة الذاتية للمدرسة، أو الإدارة المتمركزة حول المدرسة بحيث يحق للمدرسة أن تتصرف بحرية تامة في أمورها الإدارية والتمويلية ومن ثم وضعها تحت نظام فعال للمحاسبة في حالة إخفاقها في تحقيق الأهداف المنشودة[2].

وتشير المحاسبية التعليمية Educational Accountability بصفة عامة إلى الالتزام بالإدارة الجيدة، والإشراف الجيد والأداء الأمثل. وتؤكد على المستويات التعليمية للطلاب وتقديم الدليل على تعلم الطلاب بشكل جيد كما تساعد المحاسبية على تعديل طرق التدريس وتقديم أنشطة منظمة للمعلمين، وتركز على الأهداف الأساسية وتنمية المهارات الأساسية للمعلمين، وتطوير وتحديث العملية التعليمية[3].

وتهدف المحاسبية التعليمية إلى تطوير التعليم وتعد آلية من آليات مراقبة جودة التعليم، من خلال هيئة مسئولة عن مراقبة الجودة، ومراجعة ومحاسبة كافة المسئولين عن العملية التعليمية. في ضوء معايير تضعها الهيئات المنظمة وتتم على ضوئها المحاسبية التعليمية، ومن ثم فإن توفر المعلومات حول أداء المؤسسات التعليمية يعد أمراً ضرورياً لتحقيق المحاسبية التعليمية مثل نتائج الامتحانات القومية، وجداول الأداء المدرسي التي تسمح بمقارنة أداء المدارس المختلفة[4] كما تحقق المحاسبية التعليمية غايات مختلفة منها مقرطة التعليم والتي تتم من خلال وضع التعليم تحت رقابة الشعب أو العامة، والرقابة المهنية ورقابة المستفيدين من خلال المشاركة الديمقراطية، والشراكة المجتمعية.

وتختلف أنماط المحاسبية التعليمية باختلاف نظم التعليم ودرجة المركزية واللامركزية في إدارة التعليم، وتغير دور الحكومة المركزية من موفر للخدمات التعليمية إلى منظم لها، وتستطيع اللامركزية أن تضمن وصول الخدمة التعليمية في إطار من العلاقات القوية بين القائمين على توفير الخدمة التعليمية والذين يعتبروا مسئولين بشكل مباشر عن مستهلكي أو متلقي الخدمة[5]. وتشير الدراسات إلى أنه لا يمكن إحراز فوائد اللامركزية إلا إذا كانت السلطات المفوضة تعمل على أساس نظام للمحاسبية. فلو أن السلطات تم تمثيلها بصورة لا مركزية من خلال ممثلين لا يخضعون للمحاسبية فلن تتمكن اللامركزية من تحقيق أهدافها[6].

تحديد المصطلحات:

المحاسبية التعليمية : Educational Accountability

يقصد بالمحاسبية التعليمية "قياس نتائج العملية التعليمية بطريقة مباشرة عن طريق استخدام معايير موضوعية في إطار نظام تعليمي يعتمد على تحقيق الأهداف أكثر من اهتمامه بالعملية التعليمية والممارسات التربوية الضمنية لها، ويهتم بالفاعلية أكثر من اهتمامه بالكفاية في التعليم ويتجه نحو نتائج العملية التعليمية أكثر من توجهه نحو عناصر العملية أو مدخلاتها"[7].

والمحاسبية هي إحدى المداخل المستخدمة في تقويم الأداء، ويقصد بها المجال الذي يكون فيه الفرد مسئولاً عن أفعاله أمام سلطة أعلى سواء كانت تشريعية أو تنظيمية.

ويتضمن أيضاً تقديم البراهين على أن البرامج التي اتبعها قد اتسقت مع الأهداف الموضوعية وأسهمت بفاعلية في تحقيقها[8].

والمحاسبية هي المساءلة أمام السلطات الأعلى وكون الفرد محاسباً Accountable يعني أنه مسائل answerable أمام رئيسه الذي فوضه في اختصاص معين.

والمحاسبية كما يراها البعض تعني تقويم أداء المدرسة وقياس نتائج العملية التعليمية عن طريق استخدام معايير موضوعية يمكن من خلالها تحقيق مخرجات تربوية مرغوب فيها في فترة زمنية معينة[9].

ويرى "موسازي" أن المحاسبية هي حالة وفقاً لها لابد أن يقدم كل عضو في المنظمة تقريراً يبين فيه الأداء الكلي للعمل الذي يقوم به بغض النظر عما قام هو نفسه بتفويضه للآخرين، ومع ذلك يتضح أن أي مسئولية لابد لها من شقين أولهما الالتزام أو التعهد وهذا هو جوهرها وثانيهما المحاسبية أو المساءلة، وهى نتيجتها المنطقية، فبقدر الالتزام تكون المحاسبة[10].

العلاقة بين المحاسبية والمسئولية والسلطة:

تعرف المسئولية بأنها التعهد والالتزام بالقيام بواجبات وأعمال ومهام محددة، وترتبط المسئولية بتحقيق الأهداف[11] ويوجد ارتباط قوي بين المسئولية والسلطة حيث تمر عملية تفويض السلطة بعدة مراحل تبدأ بتحديد الأعمال المراد تفويضها، يليها الوقوف على إمكانات الأفراد المراد تفويض السلطة لهم، ثم تكليف المرءوسين، وأخيراً مسئولية المرءوس ويتصل ذلك بعرض من يفوض السلطة للمحاسبة أو المساءلة.

ولابد من وضوح الخريطة التنظيمية، وخطوط السلطة والمسئولية حتى يمكن

تطبيق المحاسبية، وترتبط مقومات المحاسبية بالمسئوليات المحددة وبالخريطة التنظيمية للعمل لأن المحاسبية ببساطة هي أسلوب لتنظيم المسئوليات والواجبات في الهيكل التنظيمي، بحيث تسدى المسئوليات الكبرى للمستويات الإدارية العليا، وتتم المحاسبية في كل مركز من مراكز المسئولية، كما يتم ربط النظام المحاسبي بالهيكل التنظيمي ومستوياته الإدارية والتنفيذية المختلفة، ويعد تفويض السلطات وتوزيع الاختصاصات على أساس لا مركزي، وفقاً لمراكز تحمل المسئوليات هي الأسلوب لتطبيق المحاسبية، كما يعتبر دليل المسئوليات الإدارية أفضل الأدوات لتحديد المسئولية داخل بيئة العمل، ويعتبر أداة فعالة لربط الإدارة بالأهداف، وبالمسئولية الإدارية[12].

أساليب المحاسبية:

وتتحدد أساليب المحاسبية التعليمية والرقابة، بحيث يكون التقويم الذي تعتمد عليه المحاسبية التعليمية ذا طبيعة استشارية إرشادية على المستوى المركزي، وذا طبيعة تقويمية على المستوى المحلي، وتعتمد فعالية نظام المحاسبية التعليمية على التحديد الواضح لخطوط السلطة والمسئولية على كافة المستويات في التنظيم الإداري، ومعلومات تحليلية وتفصيلية متوفرة، ونظام للتقارير يربط بين التنظيم الإداري والمعلومات المالية عن النشاط[13].

مجالات تطبيق المحاسبية:

أ- المحاسبية الإدارية "الإدارة والنظار".

ب- المحاسبية المالية " المسئولين عن النواحي المالية".

ج- محاسبية المعلمين.

أولا: المحاسبية التعليمية للإدارات المدرسية والنظار:

تلعب الإدارات المدرسية دوراً محورياً في إدارة المدرسة ومساءلتها حيث أنها في النظم التعليمية اللامركزية مسئولة عن توزيع ميزانية المدرسة بما فيها من رواتب المعلمين،

وعن وضع سياسة المدرسة وتعيين المعلمين، كما يقع على عاتق المدرسة أن تضمن تدريس المناهج بشكل جيد وهي مسئولة عن استبعاد التلاميذ ذوي السلوك السيئ، وعن إحاطة الآباء بجميع جوانب العملية التعليمية.

يعد مجلس إدارة المدرسة مسئول أمام المجتمع وأولياء الأمور عن تطوير المدرسة، والأسلوب الذي تقوم به بإدارة المدرسة ميزانيتها وتحقيق الجودة النوعية، والارتقاء بالمعايير، وتعتبر المجالات الإدارية المدرسية بما فيها من ممثلين عن المجتمع المحلي حلقة اتصال مهمة في تحقيق المحاسبية التعليمية.

ومدير المدرسة مسئول عن إدارة الشئون اليومية للمدرسة وغيرها من المسئوليات التي يفوضها إليه المحافظون، وعن إدارة أعمال الامتحانات وتقويم الطلاب، ومتابعة المستوى التحصيلي للتلاميذ، والنهوض بمستواهم، وتبليغ العاملين بالنشرات والتوجيهات وتنفيذ الخطط والمناهج[14].

ثانيا: المحاسبية المالية التعليمية للمراجعين الماليين:

تعد الرقابة المالية جزء من نظام الرقابة الذي تقوم بها الهيئات النظامية المعنية بتطبيق سياسة المحاسبية التعليمية وتحديد أوجه الإنفاق، وتوزيع الميزانية وتقييم الحالات التي يتم فيها الحصول على الاعتمادات من الميزانية[15].

وترتبط المحاسبية التعليمية باللامركزية ارتباطاً وثيقاً أو بتفويض السلطة للإدارات المدرسية في توزيع وإنفاق ميزانيتها المالية وتوزيعها بالشكل الذي يلاءم احتياجاتها.

ثالثا: المحاسبية التعليمية للمعلمين

وتشمل مراقبة أداء المعلمين وفق معايير أداء تم تحديدها مسبقا وكذلك مراقبة أخلاقياتهم وسلوكياتهم التربوية داخل المدرسة وأثناء العملية التعليمية.

الأدبيات التربوية:

(1) دراسة خالد قدري إبراهيم: " الإدارة الذاتية والمحاسبية مدخل لرفع إنتاجية المدرسة الثانوية، دراسة مستقبلية

في دراسة خالد قدري إبراهيم[16] عن الإدارة الذاتية والمحاسبية، دراسة مستقبلية: وقد كان المجال الزمني الذي تبحث فيه الدراسة حتى عام 2020 وقد اعتمدت الدراسة علي عينة من أساتذة الجامعات ومديري المراحل التعليمية ومديري المدارس وأولياء الأمور والمعلمين والتلاميذ ورجال الصحافة والإعلام وبعض أعضاء المجتمع المحلي البارزين.

تبني أساتذة الجامعات المفهوم الخاص بالمحاسبية التعليمية عند تطبيق الإدارة الذاتية للمدرسة الثانوية من خلال تحسين خدمة العملية التعليمية المقدمة للطلاب من خلال تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الثانوي، وقياس أداء المدرسة الثانوية من حيث النتائج ومستويات تحصيل الطلاب ومقارنتها بمدارس أخري من نفس المنطقة التعليمية علاوة علي التقدم في تحصيل الطلاب بالنسبة للتقويمات الدولية (عقد اختبارات دولية في علوم المستقبل كالرياضيات والعلوم).

أما عينة رجال الصحافة فاقترحوا وضع أسس صارمة للرقابة والتقييم الدوري علي أداء المدارس.

وقد أوضح أيضاً رجال الصحافة بالنسبة للمحاسبية التعليمية ضرورة وجود قيادة فعالة تسعي إلى تطوير أداء العاملين. وبالإضافة إلى ذلك لابد من وجود أجهزة رقابية عليا أو مركزية تعمل علي محاسبية المدارس عند تجاوزها للنواحي المالية والأخلاقية كذلك تطبيق مبدأ الثواب والعقاب علي أداء المدرسة بالنسبة للامتحانات ومستويات تحصيل الطلاب.

أما عينة أولياء الأمور فركزت على معايير تطبيق المحاسبية التعليمية فتنشر إلى نتائج المدرسة من حيث تخريج نوعية متميزة من الطلاب وتتغير بالانتماء والأخلاق والإيجابية في نواص الحياة المجتمعية.

أما عينة التلاميذ فقد أشارت بالنسبة لمجال المحاسبية التعليمية إلى حسن استثمار المخصصات المالية للتعليم مع زيادة ا لنواتج والمخرجات التعليمية بحيث تقع المدرسة تحت المسألة والمحاسبة عند الإخفاء في تحقيق أهدافها المنشودة

أما عينة مديري المراحل التعليمية فقد أشارت بالنسبة للمحاسبة التعليمية انه لابد من تشكيل مجلس إدارة المدرسة والذي يكون مسئول عن تقويم أداء المدرسة كشغل ومحاسباتها عن الإخفاء في تحقيق الأهداف .

أما مديري المدارس فأشاروا إلى أن لابد من محاسبة القائد التربوي عن تطوير الأداء بالنسبة للعاملين في المؤسسة التعليمية وكذلك تحقيق الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلى والتقدم في تحصيل الطلاب وتحسين الخدمة التعليمية واستثمارات المكانات المتاحة سواء المادية أو البشرية وقياس أداء المدرسة بالنسبة للمدارس الأخرى المحيطة بالمنطقة التعليمية.

أما عينة المدرسين الأوائل فقد أشارت إلى أنه لابد أن تعتمد المحاسبة التعليمية على تقويم أداء المدرسة كشغل ومحاسباتها عند الإخفاء في تحقيق الأهداف .

(2) **دراسة بيرسون: "بحث سياسات المحاسبية التعليمية من منظور مستقبلي"**[17]

هدفت هذه الدراسة إلى فحص المدى الذي تسهم به سياسات المحاسبية التعليمية في الإصلاح التعليمي، وفي تحسين نوعية السياسة التعليمية ودور ذلك في صنع السياسة التعليمية، وهذا جزء من بحث دولي بهدف إلى إعادة بناء سياسات المحاسبية التعليمية واستخدام آليات إدارية ملائمة، لذا عرضت هذه الدراسة المحاسبية، والقيادة، والضبط واستخدام إستراتيجيات المحاسبية، واستخدام إستراتيجيات للتقويم ودور الأنماط السياسية في المؤسسات المختلفة، ودور سياسة المحاسبية في الإصلاح التعليمي ومعايير وإجراءات ضبط أداء المدارس ونظام التفتيش.

وانتهت الدراسة إلى أن سياسات المحاسبية لابد من العمل بها في إطار بعيد عن الليبرالية، والقوى المتميزة والقواعد الاستثنائية وفي ظل هذا الإطار فالنشاط السياسي

يعتبر أداة لتحقيق الأهداف التنظيمية وأن سياسات المحاسبية في المدارس تحتاج لمجموعة من الالتزامات الاقتصادية.

خبرات بعض الدول في تطبيق المحاسبية التعليمية

أولاً: خبرة إنـجلترا في تطبيق المحاسبية التعليمية .

أخذت إنجلترا بسياسة المساءلة التعليمية منذ عام 1976 حين ألقى رئيس الوزراء جيمس كالاجان خطابه المشهور المناقشة الكبرى The Great Depate الذي ناقش فيه أسباب انخفاض مستوى التعليم في إنجلترا[18]. واستخدمت سياسات المساءلة بهدف تطوير المعايير التعليمية وتنفيذها وقد بني تنفيذ سياسة المساءلة في إنجلترا على ما حددته وثيقة الورقة البيضاء "التميز في المدارس من ضرورة توافر الجداول القومية لتقييم الأداء المدرسي" National League Table وتعرض هذه الجداول مستوى إنجاز الطلاب وأدائهم وتتحمل كل مدرسة مسئولية الأهداف التي تضعها للارتقاء بالمعايير، وتتم إدارة جميع أوجه العملية التعليمية من خلال الاختبارات القومية للطلاب National Tests، والتي تنشر نتائجها الجداول القومية لأداء الطلاب وبالهدف من نشر جداول تطور الأداء Improving Performance من خلال تحديد قائمة نموذجية لخصائص المدارس الفعالة، وتطبيق سياسة التدخل في المدارس ذات الأداء الضعيف بحيث تتحمل كل مدرسة مسئولية تحقيق الأهداف التي ترفع من أدائها[19].

تعد هيئة التفتيش على المعايير (ofsted) Office Of Educational Standard هي الجهة المنوط بها تحقيق المساءلة التعليمية في إنجلترا. وهى الهيئة المسئولة عن القيام بتحسين وتطوير المستويات التعليمية للأداء والإنجاز من خلال نظام تفتيش مستقل وقد تم إنشاء هذه الهيئة في سبتمبر عام 1992 وهي هيئة مستقلة ولا تتبع وزارة التعليم بينما تتبع صاحبة الجلالة الملكة وتتمثل الوظيفة الرئيسية لهيئة مفتشي صاحبة الجلالة في زيارة المدارس والكليات ومؤسسات التعليم الحالي والجامعات وتقديم تقاريرها إلى وزير التعليم، وكذلك تقدم النصيحة المتخصصة له ولوزارته[20].

وتهدف هذه الهيئة إلى رفع المعايير التعليمية من خلال نظام تفتيش مستقل والتأكد من إتباع التشريعات والقوانين، وينظم التفتيش على المدارس، ويجدد وظائف هيئة التفتيش قانون التربية والمدارس لعام 1992، وأول وظيفة هي إعلام وزير الدولة بصفة مستمرة عن نوعية التعليم في مدارس إنجلترا ومدى توافر معايير الجودة النوعية في المدارس وتقييم خدمات السلطات التعليمية المحلية[21]. وتشمل مسئوليات هيئة مفتشي صاحبة الجلالة كل عناصر العملية التعليمية، وتهتم بتطبيق السياسة التعليمية والعمل عل تحقيقها وتسهم هيئة مفتشي صاحبة الجلالة على المستوى القومي في إنجلترا بشكل مباشر في صياغة السياسة من خلال التقارير التي تقوم بنشرها.

ويتم التفتيش مرة كل (4-6) سنوات كما تقوم المدرسة بإعلام أولياء الأمور بموعد التفتيش، وتستغرق الزيارة 1-4 أيام يكتب بعدها المفتشون تقريراً عن جميع أنشطة المدرسة وإدارتها ويوزع ها التقرير على الآباء كما يكون متاحاً على الإنترنت ويطلب من المدارس وضع خطة لتطوير التعليم بها[22].

ثانياً: خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق المحاسبية التعليمية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية إحدى دول العالم المتقدمة والتي تطبق مدخل إدارة الجودة الشاملة في إدارة التعليم Total Quality Management حيث تعتبر جودة التعليم آلية من آليات التنافس في النظام العالمي الجديد من خلال استخدام مقاييس ومعايير يحددها مجلس المدارس الفاعلة الذي أنشئ عام 1984 لاختيار المدارس الناجحة بناءً على معايير الجودة Quality[23].

وتنعكس لامركزية الإدارة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق سياسات المحاسبية بحيث يضع مجلس التعليم لكل ولاية أهداف عامة لتطوير التعليم بها وتضع كل ولاية أهداف المحاسبية التعليمية وتحدد مبادئها وإجراء تنفيذها وتختلف كل ولاية عن الأخرى وتطور كل مقاطعة محلية برنامجها الخاص بالمحاسبية طبقا لمجتمعها بما يتلائم مع أهداف الدولة كما تضع كل مدرسة أهدافها وبرنامجها الخاص

طبقا لأهداف الدولة وتقدم كل ولاية في الولايات المتحدة معايير للمحاسبية التعليمية خاصة بها بحيث يتمكن العامة من رقابة أداء المدارس، وتقييم المخرجات التعليمية وخاصة مع تزايد الدعم من قبل أعضاء المجتمع المحلي للمدارس[24].

وترتبط المحاسبية بالاعتماد التربوي Accreditation حيث تقوم كل ولاية باعتماد مدارسها بعد استيفاء هذه المدارس بمتطلبات الاعتماد فعلي سبيل المثال وضعت ولاية كولورادو الأمريكية دليل لتقويم مدارس الولاية من أجل تنفيذ برنامج المحاسبية التعليمية بحيث تصبح كل مدرسة مسئولة عن أداء الطلاب بطرق مختلفة وتنشر تقارير المدرسة التي تقدم معدل الأداء الأكاديمي للطلاب من اجل تطبيق المحاسبية كما توجد في كل مقاطعة لجان للمحاسبية التعليمية تتكون من الآباء والمعلمين والإداريين وأعضاء المجتمع المحلى الذين يشتركون معا في وضع خطة لتطوير المدرسة وهم مسئولون أمام مجتمعاتهم عن تحقيقها[25].

بينما تستمد ولاية أوريجون نظام المحاسبية التعليمية من قانون التعليم بأوريجون للقرن الحادي والعشرين ويهدف هذا النظام إلى النجاح الأكاديمي المستمر لكل الطلاب والتأكيد علي التميز ويستند إلى مبادئ موجهة هي[26]:

1- إن النجاح الشخصي والأكاديمي لكل طالب هو الهدف المبدئي للمحاسبية التعليمية.
2- لابد وأن تدعم مسئولية نجاح الطلاب من خلال نظام المحاسبية.
3- تطوير هيئة التدريس وبناء القدرات أمر ضروري لنجاح المدارس .
4- استخدام الحوافز، والمساعدة، والنتائج بطريقة عادلة .
5- تضامن المجتمع، ودعمه هو جوهر الفعل المسئول لنجاح الطالب في المدرسة .
6- لابد أن يحدد نظام للمحاسبية التميز وان يقاس التقدم بمؤشرات الأداء[27].

يوجد في بعض الولايات مراكز قومية للمحاسبية التعليمية (NCEA) تهدف إلى تعزيز تطوير المخرجات التعليمية للطلاب والمدارس من خلال البيانات الصحيحة

وتطبق الإدارة التعليمية في الولايات المتحدة نمط الإدارة الذاتية والذي يقوم على أن المدرسة وحدة رئيسية لصنع القرار التعليمي فيما يخص المنهج المدرسي، وتتمتع المدارس بقدر كبير من الحرية والاستقلالية في ظل إطار عام[28].

كما تتبع بعض المدارس نمط الإدارة التشاركية والإدارة المتمركزة حول الموقع. وهو نمط يجعل المدرسة أكثر فاعلية في إشراك المجتمع المحلي في عملية الإدارة وزيادة مسئولية العاملين بالمدرسة في تحديد الأهداف التعليمية للمدرسة[29].

ويسمى نظام المحاسبية التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية (PTAS) Performance indicator Accountability system أو نظام قياس مؤشرات الأداء. ويعتمد هذا النموذج من المحاسبية على تقرير لمؤشرات الأداء Performance Indicator report الذي يتم إعداده سنوياً وهو مكون من ثلاث أجزاء تقريرية ومزود ببيانات خاصة وبعدد من المؤشرات، ويتم استخدام مقاييس خاصة بكل مؤشر لقياس التطور التدريجي لكل مدرسة في تحقيق أهداف الولاية خلال مدة محددة مثل ذلك اختبار تكساس للمهارات الأكاديمية Texas Assessment of academic skills (TAKS) واختبار ستانفورد وابريندا Stanford and aprenda ونسبة الحضور ونسبة التسرب السنوية، وكذلك نسبة التسرب على المدى الطويل[30].

ويتحدد نظام المساءلة التعليمية ومؤشرات الأداء في تعزيز تطوير المدارس لتحقق أهدافها التربوية عن طريق مراقبة تطور المدارس من خلال قياس مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالطالب، وتحديد المدارس التي تستوفي (تحقق) أهداف الولاية والتي يمكن اعتبارها نموذجاً للمدارس الأخرى.

ثالثا : خبرة كندا في تطبيق المحاسبية التعليمية

بدأت كندا في تطبيق نظام المحاسبية التعليمية منذ أكثر من قرن ولكنها ازدادت في تطبيقها بالاعتماد علي مؤشرات الأداء التعليمي للطلاب منذ أوائل الثمانينيات حيث حددت الحكومة خمس مجالات لتقييم التعليم تناولت الطالب، والمعلم، والبرنامج، والمدرسة[31].

وقدمت مشروع مؤشرات لضمان جودة التعليم (Educational Quality (EQI Indicators من خلال عشرة مؤشرات لمراجعة المخرجات التعليمية للطلاب هي الأداء والمشاركة، والإبداع، والتخرج، والاتجاهات، والثقة بالنفس، والرضا، والسلوك، والمسئولية واستخدمت كندا آلية التقرير الثانوي (Annual Reports Education AER) كآلية لتطبيق المحاسبية[32].

رابعاً: خبرة نيوزيلندا في تطبيق المحاسبية التعليمية:

ينظر إلى التعليم في نيوزيلندا من منظور اقتصادي باعتباره سلعة مملوكة يستطيع المجتمع المشاركة في تطويرها، ومن ثم توضع المدارس تحت نظام فعال للمحاسبة للحكم على أدائها والإشراف على إدارتها بشكل يحقق العدالة الاجتماعية. وقد تمثلت الإصلاحات التربوية في نيوزيلندا في ضوء اللامركزية في الإدارة، في منح مزيد من السلطة الإدارية للمدارس وارتباطها بتحقيق الجودة الشاملة (Total Quality (TQM management بشكل يتوافق فيه التعليم مع متطلبات سوق العمل ويستطيع أن يحقق التنافس الاقتصادي. ومن ثم اعتبار بنية المدرسة وحدة لصنع القرار التربوي، وإعطائها سلطة الإدارة الذاتية، والتأكيد على إدارة الفريق الذي يكون مهمته قياس الإنجازات التعليمية والإدارية للمدارس والمحاسبية في نيوزيلندا لها شقين. الشق الأول ويتمثل في المحاسبية الأخلاقية والشق الثاني فيتمثل في المحاسبية الفنية أو المهنية. وقد أقر البرلمان في نيوزيلندا موضوع المحاسبية التعليمية وقواعد العمل بها من خلال جهات مختلفة هي[33]:

1- مكتب مراقبة التعليم ويعد مكتب مراقبة التعليم في نيوزيلندا هو الهيئة المسئولة عن إجراء المحاسبية التعليمية وقد أنشئ بموجب المادة 18 من وثيقة إصلاح التعليم التي حددت مهام مكتب مراجعة التعليم في تحديد الشكل المطلوب لعمليات قياس الإنجاز بالنسبة للمدارس التي تتم إدارتها ذاتياً[34]، ويقوم بتقييم المدارس على أسس ومعايير موضوعية وتم وضع شروط للأعمال التي يقوم بها المكتب، وكذلك

التميز بين السلطات المنوط بها مكتب مراجعة التعليم، وبين الوظائف التنظيمية والعملية لوزير التعليم، وقد أعطي التشريع السلطة لمكتب مراجعة التعليم بأن يقوم بتنفيذ المراجعات سواء من خلال الوزير أو مراجعة الخدمات التعليمية بشكل عام وتقديم تقارير للوزير يتابعها من خلالها مدى تقدم التعليم أو تأخره. وتتحدد مسئولية مكتب مراقبة التعليم في نيوزيلندا في مراجعة وتقويم أداء المؤسسات التعليمية في إطار الخطوط العريضة للسياسة التعليمية الموضوعة. ومتابعة تنفيذ السياسة التعليمية بشكل جيد على المستوى القومي، وإعداد تقارير توضيحية لمستوى الأداء العام لكل مؤسسة تعليمية، والتأكيد على المحاسبية لمنع تدهور الأداء في المدارس والعمل على تقويم الأداء السالب، والتأكيد على ارتفاع المستوى التحصيلي والعلمي للطلاب من خلال عمل التقويمات الدولية، وإنشاء بنك واسع من المعلومات عن مستويات التحصيل الدراسي للطلاب، وتقييم أداء المدرسة كل ثلاث سنوات من خلال محليين ومراقبين من الهيئة في ضوء الوثائق، والتقارير المعلنة عن جودة وأداء هذه المدارس[35].

2- مجلس إدارة المدرسة ويقوم بكتابة تقرير سنوي للوزير يوضح الإمكانات والمصادر المتاحة التي قدمت للمدارس من قبل الدولة، ويوضح الوضع المالي الحالي للمدرسة والأهداف التي تم تحقيقها والأهداف التي لم يتم تحقيقها وذلك لوضع المدرسة تحت نظام فعال من المساءلة أو المحاسبية.

3- الوزير ويقدم تقريراً تعليمياً مفصلاً عن مستوى الأداء العام بالمدارس إلى البرلمان للحكم عن سياسة التعليم بفاعلية وتصويب مسارها نحو الاتجاه المنشود.

أوجه الاستفادة من خبرات الدول المختلفة في تطبيق المحاسبية التعليمية:

يمكن الاستفادة من خبرات الدول محل البحث في تطبيق المحاسبية التعليمية في الآتي:

أولا: أن توضع معايير تتم على أساسها المحاسبية.

ثانيا: أن تتناول المحاسبية محاور أساسية في العملية التعليمية منها محاسبية المعلم، ومحاسبية الطالب، والمحاسبية عن البرنامج، ومحاسبية المدرسة، ومحاسبية الإدارة.

ثالثا: إيجاد هيئة مستقلة بمراقبة جودة العملية التعليمية هي التي تختص بإجراء المحاسبية التعليمية.

رابعا: ربط المحاسبية التعليمية بمجموعة من المؤشرات يمكن قياسها لمعرفة مدى تحققها.

المراجـع

(1) أوتشيدا مارفين سيترون، فلوريتا ماكينزي، "إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين"، ترجمة محمد نبيل نوفل، تقديم حامد عمار، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 114.

(2) سوزان محمد المهدي: الاتجاهات الحديثة الرقابة الشعبية للتعليم، بحث تخصص الإدارة التربوية مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة للمناهج وطرق التدريس وأصول التربية (للترقية إلى وظائف الأساتذة) يناير 2002.

(3) Janet Ouston: Educational accountability of schools in England and Wales "journal of Educational Policy, jan , mar. v.12, 1998

(4) Agrawal Arun & Ribat Jesse: "Accountability in Decentralization A Frame work with South Asia and west Africa cases" Washington, 2002.

(5) خالد قدري إبراهيم، الإدارة الذاتية والمحاسبية، مدخل لرفع إنتاجية المدرسة الثانوية: دراسة مستقبلية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 1999.

(6) فؤاد أحمد حلمي: "مدخل المساءلة، والمحاسبية التعليمية موسوعة سفير لتربية الأبناء، "المجلد الثالث"، دار سفير للنشر 1998، ص ص 824- 825.

(7) خالد قدري إبراهيم: مرجع سابق" ص825.

(8) أحمد إبراهيم أحمد: "الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة" القاهرة، مكتبة المعارف الحديثة، 2002، ص38.

(9) أحمد إسماعيل حجي: "إدارة بيئة التعليم والتعلم، النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة" القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 2001، ص81.

(10) يحيى محمد أبو طالب: "نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات" القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، السند، ص331.

(11) نجدة إبراهيم سليمان: "تطوير الإدارة التعليمية المحلية، رؤية مستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 1997، ص340.

(12) Janet Ouston: "Educational accountability of schools in England and wales" journal of Educational policy, jan, mar v.12, 1998

(13) خالد قدري إبراهيم،: مرجع سابق

(14) Mac, Pherson, Reyonold J.S.G Bulka james "The Politics of accountability research in prospects "Journal of Educational policy, vol 12.1998

(15) منار محمد إسماعيل بغدادي: " صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين،رسالة دكتوراه غير منشورة،معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة 2005.

(16) http:\\www.board.dpsk12.org/siac/pdf/recomandations0.5pdf

(17) www.ode.state.or.us/sfda/qualityed/docs/qualityed2001.pdf

(18) McEwen Nelly "Education Accountability in alberta". Canadian Journal Education, 1995, P.

(19) خالد قدري إبراهيم: نفس المرجع السابق" ص 825.

(20) أحمد إبراهيم أحمد: "الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة" القاهرة، مكتبة المعارف الحديثة، 2002، ص 38.

(21) أحمد إسماعيل حجي: "إدارة بيئة التعليم والتعلم، النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة" القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 2001، ص81.

(22) نجدة إبراهيم سليمان: "تطوير الإدارة التعليمية المحلية، رؤية مستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 1997، ص340.

(23) خالد قدري إبراهيم: مرجع سابق.

(24) Mac, Pherson, Reyonold J.S.G Bulka james "The Politics of accountability research in prospects "Journal of Educational policy, vol 12.1998

(25) أوتشيد مارفين سيترون، فلوريتا ماكينزي، "إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد نبيل نوفل، تقديم حامد عمار، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص114.

(26) Janet Ouston: Educational accountability of schools in England and Wales "journal of Educational Policy, Jan, mar. v.12, 1998.

(27) Agrawal Arun & Ribat Jesse:" Accountability in Decentralization A Frame work with South Asia and west Africa cases" Washington , 2002.

(28) خالد قدري إبراهيم: "الإدارة الذاتية والمحاسبية، مدخل لرفع إنتاجية المدرسة الثانوية، دراسة مستقبلية، القاهرة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 1999، ص16.

(29) فؤاد أحمد حلمي: "مدخل المساءلة، والمحاسبية التعليمية موسوعة سفير لتربية الأبناء، "المجلد الثالث"، دار سفير للنشر 1998، ص ص 824- 825.

(30) يحيى محمد أبو طالب: " نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات" القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، السند، ص331.

(31) Janet Ouston: "Educational accountability of schools in England and wales" journal of Educational policy, Jan, mar v.12, 1998

(32) سوزان محمد المهدي: مرجع سابق.

(33) http:\\www.board.dpsk12.org/siac/pdf/recomandations.5pdf

(34) www.ode .state.or.us/sfda/qualityed/docs/qualityed2001.pdf

(35) McEwen Nelly "Education Accountability in alberta". Canadian Journal Education, 1995, P.